مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد 11 ،العدد 01..نوفمبر ، 2026 ص- ص:.383-411

التطبيع ومستقبل القضية الفلسطينية

Normalization and the future of the Palestinian cause

د. هزرشي بن جلول (*)	الاسم الكامل للباحث الثاني
جامعة زيان عاشور الجلفة، (الجزائر)، البريد الالكتروني	مؤسسةالانتماء كاملة، (الدولة)،البريد الالكتروني

تاريخ الاستلام: 01 /2025/12 تاريخ القبول:01 /2026/11 تاريخ النشر: 25 /2026/11

الملخص	تتناول الدراسة ظاهرة التطبيع بين بعض الأقطار العربية و"إسرائيل" ، وتداعياتها على القضية الفلسطينية ، وكيف ساهم التطبيع في جعل فلسطين في أدنى سلم أولويات النظام الرسمي العربي ، مقابل قيام تحالف استراتيجي بين الكيان الصهيوني وبعض الأنظمة العربية. كما ترصد الورقة مقومات الصمود الفلسطيني والعربي ،وسبل مواجهة التطبيع كما تعكسها استطلاعات الرأي ،ودراسات مراكز الأبحاث.

الكلمات الدالة	التطبيع ،فلسطين،العرب،أمريكا،"إسرائيل"، الصراع العربي–الإسرائيلي، الاتفاقيات، التحالف.

Abstrac:	The study deals with the phenomenon of normalization between some Arab countries and "Israel ", and its repercussions on the Palestinian cause, and how normalization contributed to making Palestine at the lowest level of the priorities of the Arab official system, in return for the establishment of a strategic alliance between the Zionist entity and some Arab regimes. The paper also examines the components of Palestinian and Arab steadfastness, and ways to confront normalization, as reflected in opinion polls and research center studies.

Keywords:	normalization, Palestine, Arabs, America,' 'Israel", Arab-Israeli conflict, agreements, alliance.

* د. هزرشي بن جلول.

1. مقدمة:

تمر المنطقة العربية بلحظة تاريخية فارقة لم تشهدها في تاريخها الحديث والمعاصر تستهدف فيها الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" إعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة ، وإقامة نظام إقليمي بديل تكون "إسرائيل" اللاعب الرئيسي فيه. والواقع أن ما يخطط للوطن العربي ، وما يرسم له من خطط ومشاريع لا يختلف عن سياسات قديمة بدأت ملامحها تتجسد على أرض الواقع منذ ما قبل وعد بلفور ، وسايكس بيكو ، ومؤتمر سان ريمو، وارتبط كل ذلك بالقضية الفلسطينية. وعلى أساس ذلك يتساءل الباحثون : هل مازالت مقولة فلسطين قضية لا تخص الشعب الفلسطيني وحده صالحة ؟ وهل التطبيع هو سفينة نوح نحو مزيد من الرخاء الاقتصادي ، والتطور العلمي والازدهار التكنولوجي ، والاستقرار السياسي ؟ وأين الواقع العربي من لاءات الخرطوم الثلاث التي صدرت في مؤتمر القمة العربي عام 1967 (لا صلح ، لا تفاوض ، لا اعتراف) ؟. وهل صفقة القرن ومشاريع السيطرة الاستعمارية الجديدة تتعلق فقط بتصفية القضية الفلسطينية أم أن دائرة الاستهداف تشمل الوطن العربي كله ؟ وهل يتأسس التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني على المصلحة الوطنية أم أن ذلك كان نتاجا طبيعيا لاملاءات أمريكية ؟ هل بات الدفاع عن القضية الفلسطينية ورفض التطبيع ومقاومة المشاريع الأمريكية-الصهيونية سببا في كل الأزمات والتحديات المفتعلة ، ومدخلا إلى الحروب الأهلية والصراع العرقي والاحتراب الطائفي ؟ هل بات الفلسطيني مجبرا على مواجهة مصيره منفردا وبالتالي عليه

أن يقلع شوكه بيديه ؟ وهل سيرفع الفلسطينيون الراية البيضاء وهل سيتخلى العرب عن أم القضايا ؟.

2. تحالف استراتيجي أم تطبيع تقليدي ؟

تربط أغلب الدراسات والأبحاث التي تناولت تطور القضية الفلسطينية بين اتفاقيات كامب ديفيد1978، واتفاق أوسلو 1993، ومعاهدة وادي عربة مع الأردن 1994 وسياسة التطبيع. غير أن المستقرئ لتاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي ، والمطلع على تقارير المخابرات ، ودور الأرشيف ، ومذكرات بعض السياسيين العرب والإسرائيليين يقف على الكثير من المعطيات والحقائق التي تؤكد على أن التطبيع وما ترتب عنه من اتصالات ، واجتماعات ومفاوضات ظاهرة سابقة لتاريخ النكبة وتأسيس "إسرائيل" وقد تمت مع عدد معتبر من الأقطار العربية كمصر[1]، وسوريا[2]، ولبنان[3]، والأردن[4]، والمملكة العربية السعودية[5]، وشملت مختلف النخب السياسية والثقافية ، وقادة الأحزاب ، و رؤساء الحكومات ، وأقطاب المعارضة السياسية ، واتسمت بالتكتم والسرية وجرت وقائعها في غرف مغلقة حتى لا تثير ردود أفعال شعبية غاضبة. غير أن اتفاقيات التطبيع مع الإمارات ، والبحرين ، والسودان[6]، والمغرب[7] التي تمت سنة 2020 تختلف عن سابقتها في سياقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية ويظهر ذلك في كونها –خاصة الاتفاقية مع الإمارات– تحالفا استراتيجيا أكثر منه تطبيعا للاعتبارات التالية :

- لم تحتل "إسرائيل" أراضي بعض الدول الخليجية المطبعة ولا السودان أو المغرب، وليس لديهم حدود مشتركة معها ، ولم يدخلوا في حرب عسكرية مباشرة معها طيلة تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي.

- ليست تطبيعا لأن العلاقات الإماراتية–الإسرائيلية قديمة وليست وليدة اتفاق (أبراهام). و هي نتيجة منطقية لمسار طويل غير[8].
- لا تعاني الإمارات وبعض الأنظمة العربية من ضغوطات هائلة تدفعها للتطبيع مع الكيان الصهيوني.
- تتجسد مظاهر التحالف الاستراتيجي بالنسبة للإمارات في محاصرة الدور القطري في غزة ، لا من خلال تقديم المساعدات غير المشروطة كما تفعل المنامة ، ولكن من خلال الضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات سياسية.
- محاصرة تركيا في ليبيا عبر دعم حفتر، ودعم الموقف اليوناني والإسرائيلي والمصري في أعمال التنقيب على الغاز شرق المتوسط.
- تكريس التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني الذي يصل حد التواطؤ مع الموساد لتنفيذ اغتيالات ضد ناشطين فلسطينيين في الخارج ، كما حدث مع القيادي في حركة حماس محمود المبحوح في دبي عام 2010.
- التخندق مع محور الثورات المضادة لحركات التغيير في الوطن العربي والذي يضم مصر ، والسعودية ، والبحرين وتشترك معهم "إسرائيل" في نفس الرؤية[9].

وغني عن البيان أن خطورة "اتفاق أبراهام" تكمن في أنه يدشن لتحالف بين عدد من الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ،و"إسرائيل" خاصة بعد مباركة مصر ، والتزام بعض الدول كالسعودية الصمت[10].كما يشكل الاتفاق الإسرائيلي–الإماراتي مرحلة جديدة في منطقة الخليج تحديدا "تكون فيها إسرائيل محورا مركزيا في تحالف أمني شرق أوسطي يضم الإمارات

والسعودية وجريراتها بهدف مواجهة شعوب هذه المنطقة وثانيا مواجهة القوتين الإقليميتين تركيا وإيران"[11]. في السياق ذاته يعتقد الإماراتيون أن تحالفهم مع الكيان الصهيوني يسمح لهم بلعب دور أساسي في المنطقة تعكسه حجم تدخلاتهم في قطر ، والأردن ، والمغرب ، وتونس ، وليبيا ، وسوريا ، واليمن. وتشير بعض الدراسات إلى أن محتوى الاتفاق يعكس التصورات المشتركة بين الإمارات والكيان الصهيوني فياعتبار الديمقراطية خطرا عليهما ، واعتبار إيران العدو الأول ، وضرورة محاصرة التأثير التركي ، والخوف من تمدد التيارات الإسلامية ، والعمل على التأثير في سياسة الإدارة الأمريكية ، واعتبار المقاومة الفلسطينية مجرد فعل إرهابي، والتمدد الإقليمي الإماراتي للسيطرة على موانئ البحر الأحمر و القرن الإفريقي وفي اليمن ، وفي البحر المتوسط يحتاج إلى حليف إقليمي كـ"إسرائيل "[12]. ولا يتم ذلك إلا من خلال قوة إقليمية تشترك معها لمواجهة "هلال إيران الشيعي" و "قوس تركيا العثماني"[13].

3. تداعيات التطبيع على القضية الفلسطينية

يتفق الكثير من المحللين والباحثين أن تكلفة التطبيع وضريبته سيتحملها الفلسطيني وحده، وسيعاني مستقبلا من كل صنوف الابتزاز المالي والضغط السياسي لإجباره على الاستسلام ورفع الراية البيضاء والموافقة على الشروط الأمريكية–الإسرائيلية التي تدعمها بعض الأقطار العربية التي وقعت اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني. في المقابل يعتقد البعض أن تحدي التطبيع ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية سيولد لدى الفلسطينيين والرأي العام العربي والإسلامي ، والقوى والحركات المساندة للقضية الفلسطينية موقفا رافضا يحول دون تصفيتها. فما هي المبررات والحجج التي يسوقها الباحثون والسياسيون لدعم موقفهم؟.

1.3 استمرار حملات شيطنة الفلسطيني

من خلال الاطلاع على بعض المقالات الصحفية ،و تحليل ما تنشره بعض مراكز الأبحاث ومتابعة ما ينشر على منصات التواصل الاجتماعي ، وما يقدم في البرامج الفضائية يمكن القول أن الواقع الفلسطيني و العربي غير ملائم ، والمظاهر التالية تؤكد ذلك :

- تحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، وأنهم ضيعوا فرصا كثيرة لتسويته.
- أن الفلسطينيين باعوا أرضهم ، وقصروا تجاه قضيتهم ، وعليهم بالتالي تحمل مسؤولية كل ما يقع الآن من أحداث ، ويرسم من مخططات.
- أنهم يفضلون استمرار الوضع على حاله للاستفادة من المساعدات والمعونات التي تقدمها بعض الدول والمنظمات الإنسانية.
- ناكرون للجميل ومعادون لدول الخليج ، وأن القيادات الفلسطينية أصبحت تعتبر طهران وأنقرة أهم من الرياض والكويت وأبو ظبي وعمان ومسقط والقاهرة والمنامة كما يزعم سفير المملكة العربية السعودية السابق بواشنطن الأمير بندر[14].
- ربط النضال الفلسطيني وحركة مقاومته للاحتلال الإسرائيلي بالتطرف والجماعات الإرهابية[15].
- الاعتماد على سلاح الإشاعة والحرب النفسية كالإدعاء بهروب قيادات من حماس في غزة إلى "إسرائيل".
- التوظيف السياسي لبعض الإجراءات التي تقوم بها حماس ، وتفسر على أنها اصطفاف مع فريق سياسي ضد آخر. ومن الأمثلة على ذلك تعزية

حماس القيادة الإيرانية بعد اغتيال قاسم سليماني وموقف بعض الدول الخليجية منها[16].

- توظيف الفلسطيني في الصراعات العربية البينية. وأبرز مثال على ذلك الاتهامات الباطلة الموجهة للفلسطينيين بعد حادثة الكركرات في الصحراء وانعكاس ذلك على العلاقات الجزائرية-المغربية. فإذا كانت جريدة "الوسط" الجزائرية قد عنونت حوارها مع السفير الفلسطيني في الجزائر بعبارة "نتبرأ من بيان مساندة المغرب" فإن جريدة "هسبريس" المغربية نشرت مقالا غير موقع بعنوان "سفير فلسطين بالجزائر يدعم الأطروحة الانفصالية لجبهة البوليساريو". والهدف من ذلك إثارة الرأي العام المغربي ، وتصوير الفلسطينيين وكأنهم لا يدعمون الوحدة الترابية للمغرب رغم مظاهر تضامن وتأييد الشعب المغربي للقضية الفلسطينية تاريخيا من خلال المسيرات المليونية، واستشهاد العشرات من المغاربة خلال حروب الصراع العربي الإسرائيلي[17].

وعلى هذا الأساس نتساءل : هل شيطنة الفلسطينيين والتحريض ضدهم ، وتشويه صورتهم في المواقع الالكترونية ووسائل الإعلام التقليدية عفوية أم سياسة مبرمجة ومشروع متكامل الأركان ؟. الواقع أن تحليل تلك الكتابات ، وتشريح بعض التصريحات يبرز محاولة : "برمجة العقل العربي ، ليتحول من متعاطف مع الشعب الفلسطيني إلى معاد له. وكذلك يتم تحويل إسرائيل من قوة احتلال معادية تشكل خطرا على الأمن القومي العربي ، وعلى أرضنا إلى صديق يتوجب الوفاء بصداقته والتعامل معه بود"[18].

وغني عن البيان أن شيطنة الفلسطيني وتشويه صورته في مخيلة الرأي العام العربي كان سابقا لاتفاقيات التطبيع بين الإمارات و "إسرائيل". وقد تم ذلك من خلال الدراما. وأبرز مثال يمكن الإشارة إليه مسلسلي "أم هارون" و "مخرج 7" اللذين تم عرضهما في قناة **Mbc** السعودية. وللتأكيد على حجم الإساءة للفلسطيني نورد قول أحد الممثلين في إحدى الحلقات : "العدو الحقيقي هو اللي يسبك وينكر تضحياتك ووقفتك معه ويسبك ليل نهار أكثر من الإسرائيليين" مضيفا : "قصدي دخلنا حروبا علشان فلسطين ، قطعنا النفط علشان فلسطين ويوم صارت سلطة ندفع رواتب نحن أحق بها ، وهم ما يصدقون فرصة ها لكبر يهاجمون السعودية"[19].بحجة تطوير المناهج الدراسية، وعصرنتها لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وتجاوز مواطن الضعف والخلل تبنت أغلب الأقطار العربية سياسة تربوية محددة الأسس لتنسجم مع الرؤية الإسرائيلية للصراع العربي–الصهيوني. غير أن المتفحص لمحتواها يلاحظ بأن ذلك التغيير قد أحدث زلزالا قويا في الثوابت. وعلى هذا الأساس تم تقليص المقررات الخاصة بالقضية الفلسطينية، واختفت المصطلحات الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي، وركزت على الأهمية الإستراتيجية للسلام كما حدث في مصر[20]، وحذف محور حول فلسطين من منهاج التاريخ الدراسي في لبنان للعام الدراسي 2016-2017.[21] وفي الأردن استهدفت التعديلات التي مست مناهج التعليم إلغاء المواد الإسلامية التي تتحدث عن كره الصهاينة للعرب والمسلمين، والمجازر التي ارتكبتها "إسرائيل"[22]. وفي الجزائر أثار استبدال اسم فلسطين بـ "إسرائيل" في كتاب الجغرافيا للسنة الثانية من التعليم المتوسط ردود فعل ساخطة ومستنكرة من قبل جمعيات أولياء التلاميذ، ونقابات التربية، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبعض الأحزاب السياسية، كما تم إدراج اسم "اورشليم" على خريطة فلسطين عوض الإشارة إلى مدينة القدس[23]. وفي المغرب سارت وزارة التربية الوطنية على نفس المنوال، وتم حذف

الآيات القرآنية التي تدعو إلى الجهاد[24]. وعليه فإن المطلوب إسرائيليا من الأقطار العربية عبر وزارات التربية والتعليم هو التوقف عن تدريس الأدبيات والنصوص المعادية للكيان الصهيوني سواءًا كانت وضعية أو مقدسة.

2.3 .الانقسام الداخلي وغياب السند العربي

ومن التداعيات السلبية على القضية الفلسطينية حاضرا ومستقبلا غياب السند العربي الذي ظل يعتبر فلسطين قضية العرب المركزية ،ومن أجل ذلك انخرط العرب عسكريا ، وماليا ، وإعلاميا وسياسيا خاصة خلال فترة الخمسينات والستينات في الصراع العربي–الإسرائيلي . غير أن الواقع العربي الراهن وما يتميز به من عدم استقرار سياسي ، وأزمات مالية واقتصادية خانقة ، وصراع اثني واحتراب طائفي ، وتجزئة وتفتيت وحروب أهلية تعاني منها بعض الأقطار العربية قد جعل القضية الفلسطينية خارج نطاق الاهتمام العربي وبعيدا عن سلم أولويات النظام الرسمي العربي. وازداد الأمر سوءا مع جامعة الدول العربية ، وانحرافها عن البعد الوحدوي الذي أسست لأجله. ولعل إسقاط مشروع قرار قدمته فلسطين يدين اتفاق التطبيع بين الإمارات و"إسرائيل"تعد شكلا من أشكال المحنة العربية. وعلى هذا الأساس تركز المقاربة الأمريكية–الصهيونية على تحويل الخلاف من صراع عربي–إسرائيلي إلى صراع فلسطيني–إسرائيلي ، وعبر ذلك تتحول القضية الفلسطينية إلى مشكلة إنسانية يمكن حلها ، وتجاوز تأثيراتها السلبية من خلال ما اصطلح على تسميته بـ "السلام الاقتصادي" الذي يركز على بناء علاقات تبادل تجاري واقتصادي بين الدول العربية و "إسرائيل" ، وعلاقة تجارية واقتصادية بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية وقطاع غزة تكون ممرا وجسرا لتسوية سياسية مستقلة بين الجانبين على أساس مبدأ الأمن والرخاء الاقتصادي[25].

في السياق ذاته تشير بعض الدراسات والأبحاث إلى الأزمة السياسية التي ستترتب عن التطبيع داخل السلطة الفلسطينية بسبب تفاقم أزمة الثقة بين الشعب والقيادة ، الأمر الذي يعكسه احتدام الصراع لخلافة الرئيس محمود عباس والتلويح بورقة محمد دحلان لإجبار القيادة الفلسطينية على قبول الإملاءات الأمريكية والإسرائيلية.

ومن الحجج والبراهين التي يسوقها الرافضون لمشروع التطبيع أنه يهمل حل الدولتين ، ويتبنى مفهوم "السلام مقابل السلام" وليس " السلام مقابل الأرض" كما نصت على ذلك مختلف قرارات الشرعية الدولية منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بعد حرب حزيران 1967.ويعني ذلك تجاوز مبادرة السلام العربية التي نص عليها إعلان بيروت الصادر في ختام القمة العربية المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2002 ، والتي تربط بين انتهاء النزاع العربي-الإسرائيلي والدخول في اتفاقيات سلام وإنشاء علاقات طبيعية مع "إسرائيل" في إطار السلام الشامل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، وحل عادل لمشكلة اللاجئين ، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية عاصمتها القدس[26]. ومن التداعيات السلبية على القضية الفلسطينية التي كرسها الاتفاق الإسرائيلي-الإماراتي مزيدا من التوسع والضم لأراض فلسطينية. فإذا كانت الإمارات قد بررت تطبيعها بالرغبة في إحلال السلام ووقف الضم ، فإن النص الرسمي لإعلان اتفاق التطبيع يكذبها من خلال التأكيد على "التعليق" عوض "الوقف"[27].

3. 3. الأزمة الخليجية والقضية الفلسطينية

ترتبط الأزمة الخليجية التي تفجرت عام 2017 بين السعودية والبحرين والإمارات وانضمت إليهم مصر فيما بعد من جهة ، وقطر من جهة أخرى ارتباطا عضويا بالقضية الفلسطينية. في هذا الإطار يحدد احد الباحثين أربعة محاور على صلة مباشرة بهاحدود العلاقة الخليجية مع

إيران ، وحدود العلاقة الخليجية مع تنظيمات الإسلام السياسي وخاصة حركة حماس التي ترتبط بحركة الإخوان المسلمين وعلاقة السعودية المتوترة بها ، وحدود سياسة الحريات الإعلامية التي تتصدرها قناة الجزيرة ، ومركزية الدور السعودي داخل مجلس التعاون الخليجي. وهنا يجب التذكير أن الوساطة التي عرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على قطر عام 2017 كان الهدف منها خدمة أجندة إسرائيلية من بينها تقليص دعم قطر لحماس وتكييف مواقفها.

في السياق ذاته ستعاني التنظيمات الفلسطينية الجهادية خاصة حركة حماس مستقبلا من عدة مشاكل وأزمات بسبب الخناق الدولي المفروض عليها. وعلى أساس ذلك نفهم لماذا نصت شروط المصالحة التي حاولت السعودية والإمارات والبحرين ومصر فرضها على قطر ومن بينها قطع العلاقة مع حركة حماس واعتبارها حركة إرهابية وإن وقع تراجع بشأنها فيما بعد. وحول سيناريوهات الأزمة الخليجية وانعكاساتها من المنظور الفلسطيني أشار التقرير الذي أصدره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات إلى أنه في حالة المواجهة العسكرية سيتراجع الدعم المادي للفلسطينيين ، وتتدحرج أولوية القضية في اهتمامات الدبلوماسية العربية. وقد يدفع ذلك "إسرائيل" إلى استثمار هذه الأزمة من خلال توجه بعض الدول الخليجية للتطبيع معها. أما السيناريو الدبلوماسي لتسوية القضية فقد يكون الأنسب للفلسطينيين رغم ما يتضمنه من خسائر بسبب فقدان الحركات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين لأي سند إقليمي ، واستمرار الخناق الدولي وعداء المؤسسات العسكرية العربية للتيارات الإسلامية . كما نبه التقرير إلى أن الأزمة الخليجية وضعت قوى المقاومة الفلسطينية بين خيار العلاقة مع إيران أو دول الخليج. والأكيد أن خسارة أحدهما يعني مزيدا من الضغط المادي والمعنوي. وقد حذر التقرير من أن حل الأزمة وفق التصور الأمريكي لا يخدم القضية الفلسطينية ، وأن التحجيم النسبي للدور القطري في التفاعلات الإقليمية سيفقد قوى المقاومة الفلسطينية داعما رسميا مهما[28].

في السياق ذاته يعتقد أحد الباحثين أن المجتمع الدولي وبسبب استمرار الانقسام الفلسطيني والضعف العربي سيضغط خلال الفترة القادمة على المقاومة الفلسطينية المسلحة لوقف عملياتها أو التحريض عليها ، وأنه سيربط بين المساعدات الدولية وبين التزام التنظيمات الفلسطينية بكل الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها منظمة التحرير بما فيها الاعتراف بـ"إسرائيل" التي تستثمر الواقع العربي لتوسيع قاعدة الاعتراف القانوني بها[29].

من جهة أخرى يحذر البعض من تحول الأقطار العربية المطبعة خاصة الإمارات من سند سياسي ، وإعلامي ومالي نظريا إلى الانخراط في حلف أمني عسكري سياسي تقوده "إسرائيل" في المنطقة يكون أحد أهم أهدافه ومشاريعه مواجهة قوى المقاومة خاصة حركة حماس والجهاد الفلسطيني ، والضغط على القيادة السياسية الفلسطينية ، وتفعيل حركة ضغط عربية ، وأمريكية ، وإسرائيلية لتجريد الفصائل الفلسطينية المقاومة من سلاحها[30]. كما تكمن خطورة التطبيع على القضية الفلسطينية في خروج الإمارات وغيرها من الأقطار المطبعة عن الإجماع العربي الإسلامي ، وكل مقررات القمم العربية والإسلامية التي رفضت التطبيع. كما يعطي الاتفاق ضوءا أخضر لـ"إسرائيل" للاستمرار في الاستيطان ، وتهويد القدس ، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وإنهاء حالة العداء العربي للكيان الصهيوني[31]. و من التداعيات السلبية تراجع النظام الرسمي العربي من الدعوة إلى تحرير فلسطين إلى شعار دعم الشعب الفلسطيني ، إلى التخلي عنه ثم الاصطفاف لتصفية قضيته. أي "أن القضية الفلسطينية كانت تعني بالنسبة للتفكير العربي "قضية فلسطين" لتصبح فيما بعد قضية الفلسطينيين"[32]. ولذلك خرجت عمليا عدة أقطار (مصر ، الأردن ، الإمارات ، البحرين، السودان ، المغرب) من دائرة الصراع العربي–الإسرائيلي. والأخطر من ذلك تطابق الهاجس الأمني السعودي مع نظيره الإسرائيلي. فالقاسم المشترك الذي يجمع بين الإسرائيلي والسعودي هو إيران ، والذي يجمع بين "إسرائيل"

ومصر هو العداء لحركة الإخوان المسلمين وفي مقدمتها حركة حماس. كما يرتبط رهان الحكومات الإسرائيلية على تغيير وجهة الصراع في المنطقة من صراع عربي/صهيوني إلى صراع عربي/إيراني(33). والواقع أن استطلاع الرأي العام الفلسطيني الذي قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة بين 17-19 أيلول (سبتمبر) 2015 قد أشار إلى أن 80 % من الفلسطينيين يعتقدون أن العالم العربي مشغول عنهم بهمومه وصراعاته الداخلية ، وأن 58 % يعتقدون أن تحالفا عربيا سنيا مع "إسرائيل" ضد إيران يقوم الآن رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي(34).كما أصبحت علاقات السعودية والإمارات على طرفي نقيض مع بعض الأقطار التي تدير دفة الحكم فيها تيارات سياسية إخوانية كتونس وليبيا.

4. القضية الفلسطينية والرأي العام العربي

إذا كانت المبررات والحجج السابقة في نظر الكثير من المحللين كافية لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية ، و وأد الحلم الفلسطيني في الاستقلال فإن السؤال المطروح : هل يتماشى الرأي العام العربي مع أنظمة الحكم العربية المطبعة ويتقبل مسألة التطبيع مع الكيان الصهيوني. الواقع أن استطلاعات الرأي ، ودراسات مراكز الأبحاث تؤكد وتثبت العكس. فوفقا لنتائج الدورة السابعة من استطلاع المؤشر العربي الدوري الذي نفذ ميدانيا في 13 بلدا عربيا خلال الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 – تموز/يوليو 2020 ، وشارك فيه 900 باحث ومسّ عينة قوامها 28000 مستجيب ومستجيبة فإن 78 % يعتقد أن القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. كما أن 89% من السعوديين يؤمنون أن القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب. والأهم من ذلك أن الرأي العام الخليجي هو الأعلى على صعيد اعتبار القضية الفلسطينية هي قضية جميع

العرب. في السياق ذاته يرفض 88 % من المستجيبين أن تعترف بلدانهم بـ"إسرائيل" ، وكانت النسبة الأعلى في الخليج العربي. وعن سؤال ما الدولة الأكثر تهديدا لأمن الوطن العربي يوافق 66 % من الرأي العام العربي على أن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعتين هما الدولتان الأكثر تهديدا لأمن الوطن العربي بينما جاءت في المرتبة الثالثة إيران بنسبة 12%[35].

ويشير الباحث والأستاذ الجامعي الدكتور وليد عبد الحي إلى عشرة استطلاعات أجرتها مؤسسات بحثية أمريكية ، وبريطانية ، وإسرائيلية وعربية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2020 عارض المستجيبون فيها بشدة مسألة التطبيع. فقد سجلت نسبة المعارضة في الأردن 91 %، والإمارات 73 %، وتونس 80 %،والجزائر 86 %، وموريتانيا 89 %، والكويت 87 %، ولبنان 88 %، والعراق 79 %، والسعودية 81 %، والمغرب 77 % [36] . كما أظهرت نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال الفترة الممتدة بين 9 و 12 سبتمبر 2020 على عينة بلغ عددها 1270 مستجيب ومستجيبة. ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن 53 % من المستجيبين يعتقدون أن التطبيع الإماراتي–الإسرائيلي خيانة. وأكد 86 % أنه لا يخدم سوى مصلحة "إسرائيل". واعتبر 57 % أن غالبية الرأي العام في الوطن العربي يعارض اتفاق التطبيع[37]. وفي نفس الإطار نشرت صحيفة "يديعوت أحرنوت" نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز بحث إسرائيلي "معهد داير كشن" أجراه في شهر نوفمبر 2020 على 4014 شخصا في 9 دول (أمريكا ، ألمانيا ، "إسرائيل" ، الإمارات العربية ، البحرين ، المغرب ، قطر ، السعودية ، فلسطين) أشار فيه أن 65 % من المستطلعة آراءهم في السعودية ينظرون بشكل سلبي لـ"إسرائيل"، و 48 % في البحرين ، و 84 % في المغرب ، و72 % في قطر. وقد كانت نظرة الإماراتيين

إيجابية نحو إسرائيل بنسبة 46%[38]. كما كشف تقرير أجرته وزارة الشؤون الإسرائيلية أن 90% من الخطاب العربي على مواقع التواصل الاجتماعي حول التطبيع مع "إسرائيل" سلبي[39].

ومن بين الشواهد الدالة على تمسك الرأي العام العربي بالقضية الفلسطينية يمكن الإشارة إلى :

- ❖ سحب كتاب وروائيين عرب ترشيحهم لجائزة زايد للكتاب ، والانسحاب من بعض المؤسسات الثقافية الإماراتية استنكارا لإعلان الإمارات التطبيع مع "إسرائيل".
- ❖ تنظيم وقفات احتجاجية شعبية مناهضة للتطبيع في عدد من الأقطار العربية.
- ❖ انعقاد مؤتمرات وملتقيات افتراضية منددة بالتطبيع ، وبالصلح مع الكيان الصهيوني.
- ❖ صدور بيانات احتجاج واستنكار من عدد من الجمعيات ، والمراصد ، والأحزاب السياسة ومنظمات المجتمع العربي تستنكر التطبيع وتؤكد على الحق الفلسطيني.
- ❖ الضغط المتواصل على البرلمانات العربية لإصدار قانون يتم بموجبه تجريم التطبيع مع "إسرائيل" كما حدث في تونس ، والمغرب ،والكويت ، والجزائر.
- ❖ استمرار ظاهرة انسحاب الرياضيين العرب من البطولات والمنافسات الرياضية التي يشارك فيها الإسرائيليون.
- ❖ استمرار دعوات وحملات المقاطعة ومقاومة التطبيع.

وبسبب ارتفاع نسبة رافضي التطبيع في مختلف الأقطار العربية تبنت وسائل إعلام إماراتية وسعودية ، ومنصات إسرائيلية سياسة تضليل مقصود من خلال فبركة استطلاعات رأي مظللة

وانتقائية تروج للتطبيع من خلال إيهام الرأي العام بارتفاع نسبة المؤيدين للتطبيع والسلام مع "إسرائيل"[40]. وإذا كان بعض رموز المؤسسة الدينية الرسمية في بعض أقطار الوطن العربي قد أجاز التطبيع وشرعن الصلح كما فعل الداعية الإماراتي وسيم سيف ، ومجلس الإمارات للإفتاء الشرعي برئاسة الشيخ عبد الله بن بية، أو فتوى المفتي السعودي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز حول جوازالصلح ، ودعوة إمام وخطيب الحرم المكي الشيخ عبد الرحمن السديس إلى حسن الحوار والمعاملة مع اليهود ، وفتوى رئيس دائرة الفتوى بهيئة علماء السودان الشيخ عبد الرحمن حسن حامد ،فإن الفلسطينيين يُعوِلون على أهمية العامل الديني في التمسك بالحق الفلسطيني والاستعداد لبذل التضحيات في فلسطين وجميع أقطار العالم الإسلامي. فبالإضافة إلى مكانة فلسطين الدينية كونها أرض الرسالات و ومهبط الأنبياء يظهر دور الفتاوى التي يصدرها العلماء في إضعاف تداعيات التطبيع. ومن الأمثلة على ذلك الفتوى التي أصدرها أكثر من 200 عالم إسلامي ونشرها الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وتحرم الصلح والتطبيع مع "إسرائيل" وتعتبره باطلا شرعا. وهو نفس ما ذهبت إليه هيئة علماء فلسطين في الخارج ، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ودار الإفتاء الليبية ، ومجلس علماء اندونيسيا.

وإذا كان كل حلم إسرائيلي كابوس عربي ، وكل حلم عربي كابوس إسرائيلي ،،وإذا كانت محاربة العروبة والإسلام ترتبط بالقضية الفلسطينية بشكل أو بآخر ،،فإن "إسرائيل" التي تشكل نشازا في المنطقة قد ركزت من خلال مشروعها على تعويم هوية المنطقة وتذويبها عبر محاولات اجتثاث عروبة المنطقة من خلال الدعوة إلى إسقاط وشطب الحمولة الثقافية والحضارية لبعض المصطلحات المتداولة في الحقل السياسي والتاريخي. وعلى هذا الأساس يتم استبدال مصطلح المغرب العربي ب"شمال إفريقيا" و "المغرب الكبير و " الاتحاد المغاربي". و وكالة المغرب العربي للأنباء ب" وكالة المغرب للأنباء" ، وذلك بدعوى الانسجام مع روح الدستور والنصوص

القانونية، أو بحجة الطابع التعددي لهوية شمال إفريقيا التي تضم مكونات بشرية وثقافية متعددة وان لصفة العربي حمولة عنصرية واقصائية. كما يتم تداول مصطلح "الشرق الأوسط"، و"العالم العربي"،بدل الوطن العربي على أساس أن الأول يشير للتنوع، والاختلاف، بينما يشير الثاني للوحدة والتضامن(41).

ومن أخطر المشاريع الغربية التي تستهدف هوية المنطقة في بعدها القومي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، والمشروع المتوسطي، وما بات يصطلح على تسميته بحلف الأقليات.

ظاهريا يركز دعاة وأنصار مشروع الشرق الاوسط على البعد الاقتصادي وأهميته في تطوير المنطقة وازدهارها في مختلف المجالات، والذي اختصر شمعون بيريز معادلته في الجمع بين "النفط السعودي واليد العاملة المصرية، والمياه التركية، والخبرة الإسرائيلية"، لكن عمليا يستهدف تذويب هوية المنطقة ووحدتها الحضارية، وإخراج بعض العرب من المنطقة لإدخال بعض غير العرب فيها كالكيان الصهيوني.كما انه سيؤدي إلى توسيع المجال الاقتصادي الحيوي ل "إسرائيل"، وتجاوز كل محاولات أو مشاريع الاندماج، أو التكامل، او التنسيق بين الأقطار العربية.كما يساهم في تفتيت الأمن القومي العربي و تحويل الوطن العربي ككتلة بشرية و جغرافية إلى مجرد دول منعزلة لا جامع قومي بينها. كل ذلك يسمح بتغلغل "إسرائيل" في النسيج الاقتصادي العربي مما يشكل رفعا آليا للمقاطعة الاقتصادية و مدخلا للتطبيع الاقتصادي(42).

وإذا كان مشروع الشرق الأوسط الكبير يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، فإن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط مشروعا أوروبيا يخدم المصالح الأوروبية والإسرائيلية أيضا. وإذا كانت أهدافه الظاهرية تتمثل في تقوية التكامل الإقليمي بين الدول الأورومتوسطية، والتأسيس للسلام، والديمقراطية، والتعاون بين مختلف الأطراف بالمنطقة، فإنه يسعى إلى إعادة تشكيل

الجغرافيا السياسية للوطن العربي من خلال تفتيته إلى أجزاء منفصلة عن بعضها البعض، والتطبيع بين العرب و"إسرائيل" تحت شعارات التنمية المستدامة مما يفسح المجال واسعا للتمدد الاستراتيجي الإسرائيلي عبر الدخول في مشروعات مشتركة مع دول عربية، وفتح الأسواق العربية للمنتجات الإسرائيلية، وإقامة شبكات للتنسيق الاستخباراتي بين الأجهزة الإسرائيلية وأجهزة الدول العربية الأعضاء بمشاركة أمنية أوروبية تحت اسم مكافحة "المنظمات الإرهابية التي تطال قوى محور المقاومة، والقوى المعارضة لبعض أنظمة الحكم العربي[43].

وغني عن البيان أن حلف الأقليات قد ارتبط بالمشروع الصهيوني منذ ظهوره أواخر القرن التاسع عشر بتجزئة الوطن العربي، وإبقاء شعوب المنطقة مفككة، وجاهلة، ومتأخرة من خلال إقامة دولة في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي، وغريب، ومعادي يفصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن القسم الأسيوي والذي يحول دون تحقيق وحدة هذه الشعوب. ولتحقيق هذا الهدف نسج قادة الحركة الصهيونية العالمية منذ البداية علاقات مع الأقليات العرقية، والدينية، وتضخيم مشكلتها، وتشجيعها على التمرد والانفصال بحجة التمايز العرقي والإثني، والطائفي بين شعوب المنطقة. والهدف من مد الجسور مع الأقليات وفق نظرية "شد الأطراف ثم بترها" جذب المكونات ما قبل الدولة خارج النطاق الوطني، والعربي الإسلامي[44]. وذلكضمن إستراتيجية تهدف إلى تفتيت المنطقة وتحويلها إلى فسيفساء من الأقليات تظهر معها "إسرائيل" بوصفها الأقلية الكبرى في المنطقة. وعلى هذا الأساس فإن: "فكرة استقطاب الأقليات وإدخالها في((تحالف موضوعي)) تؤسس لإعادة نظر في الخارطة الجيو-سياسية في منطقة الشرق الأوسط بما يتجاوز حدود الوطن العربي وبما يسمح بتفكيك الدول العربية، أي بإمكان العبور إلى ما هو فوق قومي، أو العودة إلى ما هو دون وطني أو قطري. وفي الحالتين قضاء على الهوية العربية التي يشكل الوعي بها وعيا بفكرة الوحدة العربية"[45]. وعلى ضوء ما

سبق ذكره يمكن القول أن تغيير هوية المنطقة وإعادة تركيبها من خلال نحت مصطلحات متناقضة مع هوية المنطقة ، والتحالف مع الأقليات ، وإذكاء الصراع على أسس أثنية وطائفية يرتبط بتصفية القضية الفلسطينية وفرض الرؤية والرواية الإسرائيلية.

5. سبل مواجهة التطبيع

لا يختلف المحللون في وصف مشروع التطبيع وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية بالخطير والمصيري ، ولكن أغلبيتهم تعتقد أن إبطال مفعوله ، أو على الأقل التخفيف من آثاره وانعكاساته ومواجهته ، تمر عبر تبني جملة من القرارات ، الإجراءات التي يمكن رصد أهمها في :

1. ضرورة إيلاء القضية الفلسطينية أهمية خاصة في البرامج الحوارية الإعلامية ، وفي النشاطات الرياضة ، والتحركات الإقليمية والدولية .
2. استمرار حملات الضغط على الحكومات ، والبرلمانات العربية من خلال المظاهرات والاحتجاجات السلمية ، والدعوة لتشريع قانون يجرم التطبيع ، وأي شكل من أشكال التعامل التجاري ، السياسي و الاقتصادي ، والثقافي ، والعلمي والرياضي كما حدث في تونس والكويت والجزائر والمغرب.
3. النأي بالقضية الفلسطينية عن كل أشكال الصراع ، والاستقصاب العربي ، والإقليمي ، والدولي.
4. فضح المطبعين مع الاحتلال وتعريتهم ، وعدم التعامل معهم ، وتغطية أخبار التطبيع ونشرها، واعتبارهم خونة ، وأدوات تخدم أجندة استعمارية ، وأن كل من يدعو إلى التطبيع هو في نهاية المطاف جندي يحارب من أجل "إسرائيل" في المنطقة.

5. توحيد جهود مقاومي التطبيع في مختلف الساحات العربية والتنسيق بينهم في كل النشاطات والمناسبات.
6. مواجهة حملات التضليل الإعلامي لخداع الرأي العام ،التي تتبناها المواقع الإعلامية ، والقنوات الفضائية الممولة من قبل الدول المطبعة ، والتوقيع على ميثاق شرف يحرم أي شكل من أشكال التطبيع مع "إسرائيل"[46].
7. التأكيد على العمق العربي والبعد الإسلامي للقضية الفلسطينية ، اللذين تفرضهما وحدة المنظومة الدينية ، والتاريخية ، واللغوية.
8. دعم وتشجيع لجان ومراصد وجمعيات المقاطعة في كل الأقطار العربية ، وخاصة حركة مقاطعة "إسرائيل" **BDS** التي حققت عدة إنجازات.
9. التأكيد على ضرورة دور العلماء والدعاة في "التأصيل الشرعي والدعوي لمخاطر التطبيع ، وتفعيل الدور المنبري في مواجهة محاولات ودعوات التطبيع مع الصهاينة"[47].
10. العمل على تفنيد خطاب التطبيع ، وتفكيك مرتكزاته عبر إبراز مخاطره ، وتداعياته السلبية على القضية الفلسطينية بطريقة علمية بعيدا عن التجييش العاطفي ، والشحن الشعبي رغم أهميتهما.
11. دعوة الأفراد والمثقفين والمؤسسات الأهلية ، والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية ، والفرق والجمعيات الرياضية إلى دعم وتثوير حركات المقاطعة ، ومجابهة التطبيع.

12. على الجامعات العربية كمؤسسات ومراكز إشعاع ثقافي وفكري أن تلعب دورها في مواجهة خطاب التطبيع من خلال عقد المؤتمرات الدولية ، والملتقيات الوطنية ، والأيام الدراسية ، والندوات العليمة.
13. التواصل والتكامل مع شبكات مناهضة الاحتلال والتطبيع الدولية والإقليمية ، والتشبيك معها.
14. الاستمرار في مقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية ، وكل الدول الداعمة للكيان الصهيوني وإنشاء دائرة قانونية لرصد كل الخروقات.
15. عدم حضور أي فعالية أو نشاط إعلامي ، أو ثقافي ، أو سياسي ، أو رياضي ، أو اقتصادي يشارك فيه ممثلون عن الكيان الصهيوني.[48]

6. خاتمة:

إن قراءة موضوعية للواقع الفلسطيني ، والمشهد العربي والدولي في علاقته بالتطبيع وتداعياته على القضية الفلسطينية يقودنا إلى رصد مجموعة من النتائج يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

1. الخاسر الوحيد من مشروع التطبيع هو القضية الفلسطينية التي سوف تعاني مستقبلا من التهميش. وهذا ما سيساعد اليمين الإسرائيلي المتطرف على تنفيذ سياسته القائمة على الضم ، والاستيطان ، والتهويد. والرابح الوحيد هو التحالف الأمريكي الإسرائيلي من خلال اختراق الوطن العربي ، ودمج "إسرائيل" في المنطقة والتي سوف تعمل على تغيير هويتها ، وقيادة المنطقة من خلال مصادر قوتها، وشبكة تحالفاتها. كما سيدفع الإدارة الأمريكية إلى الاستمرار في الخضوع للوبي الصهيوني ، ودعم "إسرائيل" كورقة انتخابية.

2. تكمن خطورة التطبيع في ترويض العقل العربي ، وكسر الحاجز النفسي ، وتدمير الوعي الجمعي وتشويه للهوية الثقافية للمنطقة ، وإعادة كتابة تاريخها وفق الرؤية الإسرائيلية للصراع العربي –الصهيوني.
3. لا يستهدف التطبيع والاتفاقيات الموقعة مع الكيان الصهيوني فلسطين كقضية ووجود تاريخي وحضاري بل يستهدف الوطن العربي برمته بالنظر إلى العلاقة العضوية التي تربط شعوبه بفلسطين لمكانتها الدينية ، وثقلها القومي. وعلى هذا الأساس فإن تأسيس دولة الكيان كحاجز جغرافي وبشري للفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه ، وسياسة التجزئة ، والتفتيت والتقسيم ، وإثارة الاحتراب الطائفي والصراع الإثني بين مكونات المجتمع العربي يرتبط بتحقيق أحد أهم أركان المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة دولة "إسرائيل الكبرى".
4. أبرز المخاطر على القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة أنها لم تعد تحظى بالاهتمام العربي والدولي كما كانت في السابق و وأنه يجري العمل دوليا ، وإقليميا ، وعربيا على تهميشها ووضعها في أدنى سلم الاهتمامات ، وخارج نطاق الأولويات العربية. ويرتبط ذلك بالانقسام الداخلي ، والوضع العربي المأزوم، والاختراق الدولي و وهرولة بعض الأقطار نحو التطبيع.
5. خطورة التطبيع تكمن في تغيير الإستراتيجية الإسرائيلية من التطبيع مع الفلسطينيين لاختراق الوطن العربي إلى التطبيع مع الأقطار العربية كآلية لدفع الفلسطينيين نحو الاستسلام وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية.
6. تكمن خطورة التطبيع الإسرائيلي مع مصر ، والأردن ، والسلطة الفلسطينية، والإمارات ، والبحرين والمغرب والسودان في النقلة النوعية لدور الولايات المتحدة

الأمريكية في المفاوضات إلى حليف إستراتيجيي للكيان الصهيوني ، وفي انتقال بعض الأقطار العربية من سند وداعم سياسي ، ومالي إلى وسيلة لتصفية القضية وشطبها ، وإضعاف حضورها عربيا ، وإقليميا ودوليا.

7. القاسم المشترك بين أغلب الأبحاث والدراسات الإستشرافية تؤكد أن اتفاقيات التطبيع ستساهم في عزل القضية الفلسطينية عن محيطها العربي ، وتهميشها عربيا ودوليا ، وفي اتساع دائرة الضغط على القيادة الفلسطينية للقبول والخضوع للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية ، وفي استمرار مشروع الضم والاستيطان والتهويد ، وتجذر الانقسام الداخلي.
8. إذا كان القاسم المشترك لمختلف الأبحاث والدراسات هو التأكيد على فشل كل محاولات التطبيع منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد ، ووادي عربة ، وأوسلو فإن اتفاقيات التطبيع الموقعة بين الكيان الصهيوني وبعض الاقطار العربية وقبلها صفقة القرن ستعرف نفس المآلات بسبب تمسك الفلسطينيين بمبدأ تقرير المصير وحق العودة. وسيبقى التطبيع مع الكيان الصهيوني ظاهرة رسمية أكثر منه حالة شعبية بسبب تجذر حالة المقاومة والممانعة في وعي الجماهير العربية والنخب الثقافية.
9. اغلب استطلاعات الرأي ، والدراسات والأبحاث التي تقوم بها المؤسسات ومراكز الأبحاث مازالت تؤكد على ارتباط الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية ، وتمسكها بدعمها ، والتضامن معها لتحقيق التحرر وتأسيس الدولة المستقلة. يعكس ذلك حجم المظاهرات ، وعدد المسيرات ، والمحاضرات، والندوات ومختلف النشاطات التي تقام في مختلف الأقطار العربية ، وبقاء أنظمة عربية وإسلامية رافضة للتطبيع ، ومتمسكة بالحق الفلسطيني. يضاف إلى ذلك حجم التأييد الدولي ، والمقاطعة

العالمية للكيان. يحدث ذلك رغم ما يتعرض له الفلسطيني ، والعربي من كيّ للوعي ، واختراق للعقل الجمعي، وتشويه لانتمائه الحضاري ومجاله الديني من خلال ربطه بالإرهاب وحركات التطرف.

10. لا يمكن مقاومة التطبيع و تجسيد الحق الفلسطيني ، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، وإلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني إلا من خلال تبني مشروع نهضوي عربي يقوم على الوحدة العربية في مواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية. والديمقراطية في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته. والتنمية المستقلة في مواجهة التخلف والتبعية الاقتصادية . والعدالة الاجتماعية في مواجهة الظلم والاستغلال. والاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الأجنبية والإقليمية والدولية. والتجدد الحضاري في مواجهة التجمد التراثي والتصحر الفكري والمعرفي.

7. هوامش:

1) عواطف عبد الرحمن ،**المشروع الصهيوني ، الاختراق الصهيوني لمصر من 1917 حتى 2017** ، ط1 (مصر ، العربي للنشر والتوزيع، مصر ، 2017) ص ص 83-58

2) بدر الحاج ،**الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان قراءة في مذكرات الياهو ساسون والياهو ايلات** ، ط1 (لبنان ، دار مصباح الفكر ، 1982) ص ص 46-75.

3) بدر الحاج ، "علاقات الكتائب بإسرائيل تعود إلى 1948" ، **مجلة الوعي** ،(وزارة الاعلام اللبنانية ، لبنان ، العدد 30 ، 1989) ص 45.

4) ماري ولسن ، **عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والصهيونية** ، ترجمة فضل الجراح ، ط1 (لبنان ، شركة قدمس للنشر والتوزيع ، 2000) ص ص 175-317.

5) "الشرق ترصد تورط السعودية في تدمير القضية الفلسطينية" ،**الشرق** ، 07 ماي 2020 (تاريخ الدخول : 20 أكتوبر 2020) https://al-sharq.com

6) التقدير الإستراتيجي (121) : التطبيع السوداني-الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية ،**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** ، 2020/10/30 (تاريخ الدخول : 4 نوفمبر 2020) https://www.alzaytouna.net

7) جهاد عودة ،**إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامي** ،ط1 (مصر ، دار مصر المحروسة ، 2003) ص ص 28-32.

8) "هذه أبرز محطات تطبيع الإمارات مع الاحتلال الإسرائيلي"،**عربي 21** ، 14 أغسطس 2020، (تاريخ الدخول : 7 ديسمبر 2020) :https://arabi21.com

9) "الاتفاق الإماراتي-الإسرائيلي تطبيع أم تحالف" ، **TRT عربي** ، 23 ديسمبر 2020،(تاريخ الدخول : 24 ديسمبر 2020) : https://www.trtarabi.com

10) هاني المصري ،"تطبيع أم تحالف" ،**عرب 48** ، 2020/08/18(تاريخ الدخول :25 أكتوبر 2020) : https://www.arab48.com

11) رامي منصور ، "الإمارات قاعدة إسرائيلية .. ضد إيران والسعودية" ، **عرب 48** ، 2020/08/18 (تاريخ الدخول : 25 أكتوبر 2020) : https://www.arab48.com

12) "اتفاق أبراهام .. تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الإمارات وإسرائيل؟"،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 16 أغسطس 2020 (تاريخ الدخول : 27أكتوبر 2020) : https://www.dohainstitute.org

13) عريب الرنتاوي "اتفاق أبراهام" : أبعد من "التطبيع" أقرب إلى "التحالف الاستراتيجي" ، **الحرة** ، 16 أغسطس 2020(تاريخ الدخول :3 ديسمبر 2020) : https://www.alhurra.com/different-angle

14) عبد الهادي حبتور ، "بندر بن سلطان : نكران الجميل وعدم الوفاء لن يؤثرا على تعلقنا بالقضية الفلسطينية" ، **الشرق الأوسط** ، 07 أكتوبر 2020.

15) أحمد مصطفى ،"شيطنة الفلسطينيين"،**الوطن** ، 14 مارس 2019.

16) "اغتيال سليماني يزيد من تقارب حماس وإيران" ،**الخليج الجديد** ، 9 يناير 2020 (تاريخ الدخول : 20 أكتوبر 2020) https://thenewkhalij.news

17) "الإعلام المغربي والجزائري يقحمان فلسطين في أزمة البوليساريو" ،**القدس العربي** ، 17 نوفمبر 2020.

18) محمد عايش ،"لهذا السبب تتم شيطنة الفلسطيني وتجميل الإسرائيلي" ، **القدس العربي** ، 27 يوليو 2020.

19) "محاولة شيطنة الفلسطينيين في الدراما الخليجية هل تجد صداها في الشارع" ،**ن بوست** ، 06 ماي 2020 (تاريخ الدخول : 14 أكتوبر 2020) ،https://www.noonpost.com

20) عبد الرحمن ،**المشروع الصهيوني**،ص ص 217-218.

21) "لبنان.. حذف القضية الفلسطينية من المناهج التعليمية إرضاءً للتمويل البريطاني" ،**الهدف** ، 29 ماي 2017 (تاريخ الدخول : 24 نوفمبر 2020). https://hadfnews.ps

22) هزرشي بن جلول ، "التطبيع الثقافي" ، **المفكّر** (جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، العدد 5 ، 2019) ص 120.

23) أنظر كتاب السنة الثانية للجغرافيا، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ص 65

24) حسن الأشرف ، "المغرب : "حذف آيات الجهاد" من مقررات التعليم " ،**العربي الجديد** ، 27 سبتمبر 2016 (تاريخ الدخول : 12 أكتوبر 2020) ، https://www.alaraby.co.uk.

25) رائد حلس ، "السلام الاقتصادي مقاربة أمريكية جديدة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي" ، **أوراق فلسطينية 6**، أيلول 2020 (22 أكتوبر 2020) ،https://bit.ly/3lcHUsL.

26) "بنود مبادرة السلام العربية"،**الجزيرة نت** ،2004/10/3 (تاريخ الدخول : 23 أكتوبر 2020) ، https://www.aljazeera.net.

27) "وقف الضم .. أكذوبة يفندها نص الاتفاق الإماراتي–الإسرائيلي" ،**القدس العربي** ،14 أغسطس 2020 .

28) "التقدير الاستراتيجي (100) : تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية" ،**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** ،تموز/ يوليو 2017 ، (تاريخ الدخول : 12 نوفمبر 2020) ، https://www.alzaytouna.net

29) وليد و عبد الحي ،ا"لمجتمع الدولي والقضية الفلسطينية : نظرة مستقبلية" ،**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** ،2017/11/11 (تاريخ الدخول : 13 نوفمبر 2020) https://www.alzaytouna.net،

30) جمال زحالقة،"ماذا تكسب إسرائيل من الاتفاق مع الإمارات" ،**القدس العربي** ، 23 سبتمبر 2020.

31) مجاهد الحاج ،'اتفاق السلام الإماراتي–الإسرائيلي قراءة في الأبعاد المستقبلية"،**ملتقى فلسطين** ،24 أغسطس 2020(تاريخ الدخول : 27 نوفمبر 2020) ، https://www.palestineforum.net

32) المؤتمر السنوي الرابع ،القضية الفلسطينية والبعد الدولي الفرص والمتطلبات الإستراتيجية، ط1 ،(مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام ، 2015)

33) ساسين عساف ،**مشروع النهوض العربي ، رؤية وحدوية** ، ط1 ،(منتدى المعارف ، لبنان ، 2018) ص 157.

34) "نتائج استطلاع الرأي العام رقم (57)"،**المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية** ، 17-19 سبتمبر/أيلول 2015 (تاريخ الدخول : 24 نوفمبر 2020) ، http://www.pcpsr.org

35) "المركز العربي يعلن نتائج استطلاع المؤشر العربي" ،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، 6 أكتوبر 2020 (تاريخ الدخول : 29 أكتوبر 2020) ،https://www.dohainstitute.org،،

36) وليد عبد الحي ،"هل تعبر قرارات الدول العربية مع إسرائيل عن موقف شعوبها؟"،**الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2020/08/21 (تاريخ الدخول : 10 نوفمبر 2020) ،https://www.politics-dz.com

37) "استطلاع : غالبية الفلسطينيين يرون في "التطبيع خيانة" ،**القدس العربي** ، 15 سبتمبر 2020.

38) "التطبيع يغير صورة إسرائيل لدى الخليجيين. استطلاع : الغالبية ترى أن تل أبيب هي الخطر الأكبر" ،**عربي بوست** ، 2020/11/16 (تاريخ الدخول : 7 ديسمبر2020) ،https://arabicpost.net

39) هزرشي بن جلول ، "الهوية والبعد القومي" ،**مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية** (جامعة نواكشوط ، موريتانيا ، العدد 40 ، 2019) ص 167.

40) محسن محمد صالح ،**تطور التطبيع العربي–الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية** ، ط1 ،(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، لبنان ، 2020).

41) "بشكل مظلل.. منصات سعودية وإسرائيلية تتداول استطلاع رأي عن التطبيع" ،**فلسطين ULTRA**، 15 أكتوبر 2020 (تاريخ الدخول : 13 نوفمبر 2020) https://ultrapal.ultrasawt.com

42) عمر كامل حسن، **الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية**،(دار رسلان، لبنان، 2008) ص ص 79-82.

43) أحمد، عمر أبي،**الاتحاد المتوسطي ما هو؟** على الرابط: https://www.palinfo.com

44) للتوسع أكثر في دراسة موقف الحركة الصهيونية من الأقليات في الوطن العربي أنظر : أحمد سعيد نوفل ، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي** ، ط1 (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، لبنان ،2017)،ص ص 43-60.

45)عساف، **مشروع النهوض** ، ص 156.

46)"نص ميثاق مواجهة التطبيع الإعلامي مع إسرائيل" ،**الجزيرة نت** ، 2018/01/12 (تاريخ الدخول : 5 ديسمبر 2020) https://www.aljazeera.net

47)"البيان الختامي لمؤتمر مغاربيون ضد التطبيع" ،**هيئة علماء فلسطين في الخارج** ، 24 أكتوبر 2020 (تاريخ الدخول : 10 ديسمبر 2020) https://palscholars.com

48)"الندوة الشبابية العربية الثامنة : ((دور الشباب في مناهضة التطبيع ومقاطعة العدو وداعميه))" ،**المستقبل العربي** ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، العدد 470، أفريل 2018) ص 190.